إثارة العلم

(اعلَمْ أَنَّكَ لَا تَشفِي العِلَّةَ وَلَا تَنتَهِي إِلَى
ثَلَجِ اليَقِينِ حَتَّى تَتَجَاوَزَ حَدَّ العِلْمِ بِالشَّيْءِ
مُجمَلًا إِلَى العِلْمِ بِهِ مُفَصَّلًا، وَحَتَّى لَا يُقْنِعَكَ
إِلَّا النَّظَرُ فِي زَوَايَاهُ، وَالتَّغَلْغُلُ فِي مَكَامِنِهِ،
وَحَتَّى تَكُونَ كَمَنْ تَتَبَّعَ المَاءَ حَتَّى عَرَفَ
مَنْبَعَهُ، وَانْتَهَى فِي البَحْثِ عَنْ جَوْهَرِ العُودِ
الَّذِي يُصْنَعُ فِيهِ إِلَى أَنْ يَعْرِفَ مَنْبِتَهُ وَمَجْرَى
عُرُوقِ الشَّجَرِ الَّذِي هُوَ مِنْهُ)

عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)



عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال:

«إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتْقِنَهُ».

أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الأَوْسَطِ» (٨٩٧).

(١)

من أجلِّ مَلَكات طالب العلم: ملكة الصناعة البحثيَّة، وهذه الملكة ركيزةٌ أساسيَّةٌ في خارطة تحصيله، وبها ينالُ رُتَبًا عاليةً من التحقيق والتحرير بوساطةِ ملاحقاته البحثية في مجاحر العلم ومكامن المعرفة.

الطالبُ في بحثه يثيرُ المادَّة، ويطاردُها، ويختبرُها بعرضها على نظائرها، ويجوِّدُها بوضعها في حاقِّ موضعها، بينما هو في قراءته وحفظه وفهمه أسيرٌ لها، تحرِّكه المادَّة وتقلِّبه.

ثمَّ إنَّ الصناعة البحثيَّة مَلَكةٌ جامعةٌ، ينال الطالبُ بالدُّرْبة عليها عِدَّةَ ملكاتٍ، لِـمَا أنَّ الصناعة البحثية تفعيلٌ للمادَّة وانفعالٌ بها، كما يتقلَّبُ فيها بين القراءة والجمع والتحليل والتركيب والمقارنة والتقويم، فلا يغادرُ المادَّةَ المبحوثةَ إلَّا وقد فُتِّحَت له أبوابُ جُمَلِها، وألقتْ بمفاتيحِها خَزَنةُ تفاصيلها.

وقد قال الإمامُ الجرجانيُّ (٤٧١هـ) - أحدُ أساطين البحث والابتكار في العلوم العربيَّة والإسلاميَّة -: (واعلم أنَّك لا تَشفِي العِلَّة ولا تنتهي إلى ثَلَجِ اليقين حتى تتجاوزَ حدَّ العلم بالشيء مجمَلًا إلى العلم به مفصَّلًا، وحتى لا يُقنِعَكَ إلا النَّظَرُ في زواياه، والتَّغلغُلُ في مكامنه، وحتى تكونَ كمن تتبَّعَ الماء حتى عرف منبَعَه، وانتهى في البحث عن جوهر العُود الذي يُصنَع فيه إلى أن يعرفَ مَنبِتَه ومَجرَى عروقَ الشَّجَرِ الذي هو منه)[1].

(٢)

كثيرٌ من الكَتَبَة حين حديثه عن البحث العلمي يتناول ما يتعلق بالكتابة البحثية .. والكتابة البحثية بأنواعها وخطواتها وتقسيماتها شيءٌ، والصناعة البحثية شيءٌ آخرُ.

وهذا الفصلُ يتناول الحديث عن الصناعة لا الكتابة، فالكتابة البحثية وسيلةٌ ناقلةٌ، بينما الصناعة البحثية وسيلةٌ منتِجةٌ، وربَّما كان محصَّلُ الصناعةِ البحثيَّةِ سطرًا واحدًا، لكنَّ الباحثَ احتاج للوصول إلى هذا السطر أن يقرأ عشرات وربما مئات الصفحات، كما احتاج إلى أن يستثمرَ مختلفَ حواسِّه المعرفية.

فما في هذا الفصل إنَّما هو حديثٌ عن الصناعة البحثيَّة التي لا يخلو برنامج الطالب منها مهما كانت مرحلته، ومن ثَمَّ فليس الحديثُ مختصًّا

(١) دلائل الإعجاز (٢٦٠).

عن نوعٍ من الطلبة، بل هو شاملٌ لعموم الطلبة، فقد لا يتهيّأ طالب العلم للكتابة البحثية ولو بلغ من العلم منتهاه، لكنَّ خارطةَ ملكاته لا يمكن أن تخلو من ملكة الصناعة البحثية ما دام يبغي من العلم دفائنَه وجواهرَه.

هذا، وإنّ مما يفترضه هذا الفصل:

أنَّ من ضرورات الصناعة البحثيَّة العلمَ بمصادرِ المعرفة، ومظانِّ العلم، و(معرفةُ مظنَّة العلم نصفُ العلم) كما يقول الطناحي (١٤١٩هـ)[1].

وأنَّ القدرة البحثية فرعٌ عن القدرة المعرفية، فإذا اشتدَّ عُود هذه اشتدَّ عُود تلك، ومن عَرِي عن حظٍّ وافرٍ من المحفوظ والمعلوم وقلَّ نصيبُه من الخبرة بالعلم ومعاناة مسائله أتى ذلك على بحثه بالنقص، وذلك (أنَّ العقل وإن اشتدَّ مَغرِزُه، وثبتت أواخيُّه، وجاد نحتُه = فإنه لا يبلغ بنفسه درك الغاية دون كثرة السَّماع والتَّجرِبَة)[2].

كما يفترضُ أنَّ للمواهب الفطرية أثرًا بالغًا في جودة البحث وإبداع الباحث.

وقد قيَّدتُ في هذا الفصل خمسَ صناعاتٍ بحثيَّة، وهي: التمييزات المعرفيَّة الذهنيَّة، احتفال العقل بالسؤالات، توخِّي موقع المادَّة من عمود البحث، توسيل المعلومة، استجلاب الأفق المعرفي .. ولم أُرِد بهذه الخمسِ حصرَ الصناعات، وإنَّما أردت أن أثبتَ جملةً منها لأدلَّ على ما هو من جنسها.

---

(١) في اللغة والأدب (١: ٢٨٨).

(٢) العثمانية للجاحظ (٣١).

(٣)

■ الصناعة الأولى: التمييزات المعرفيَّة الذهنيَّة:

المراد بالتمييزات المعرفية: ملاحظةُ أنواع المعارف وأجناسها، وفرزُها.

وتقييدُها بـ (الذهنيَّةِ) ضرورةَ أنَّ الناظر لا بدَّ أن يستصحبها حال قراءته ومعالجته.

وهذه الصناعة من ضرورات تجويد جمع المادة وفرزها، ولها مرحلتان، قبليَّة وبعديَّة:

أمَّا القبْليَّة فعلى الطالب قبل الخوض في البحث قراءةً وتنقيبًا أن يُجهِد عقلَه في وضع تمييزاتٍ تُعِينه على إنزالِ كلِّ معلومةٍ محصَّلةٍ في موضعها اللَّائقِ بها من أوعية الموضوع المراد بحثه.

ومن مثارات الغلط البحثي أن يستعجلَ في البحث عن مطلوبه قبل أن يُديرَ في ذهنه التمييزات الصالحة لبحثه.

وأمَّا البعديَّة فمن الضرورة البحثيَّة نشوءُ تمييزاتٍ معرفيَّةٍ بعد الشروع في البحث، لأنَّ الباحثَ مهما أعدَّ من تمييزاتٍ، فلا بُدَّ أن يصادفَ من الموادِّ ما يحرِّكُ في ذهنه مزيدًا من التمييزات المعرفيَّة.

وأنا أضرب لهذه الصناعة مثلًا من الفقه:

في البدء لا بُدَّ أن يدرك الباحث أنَّ للفقه تمييزاتٍ كثيرةً تختلف باختلاف موضوعاته، فمنها التمييز بين المسائل والدلائل، المقدمات والنتائج،

الآثار والمؤثرات، مواضع الوفاق والخلاف، ثمَّ تحت هذه التمييزاتِ تمييزاتٌ أخرى تتفرَّع عنها، ففي الدَّلائل تمييزٌ بين ما هو أصلي وبين ما هو تبعي، وفي الخلاف تمييزٌ متعلِّقٌ برتبة الخلاف وطبقات الفقهاء المختلفين، وفي الآثار بين ما هو مؤثرٌ مستقلٌّ، وبين ما هو مؤثرٌ مع مؤثراتٍ أُخَر، ونحو ذلك، ولكلٍّ من هذه التمييزات كلماتٌ مفتاحيَّةٌ متى صافحتْ عينَ الباحث دلَّته عليها، ومنها ما هو غامضٌ خفيٌّ.

من مسائل فقه الصيام: حكم صوم التطوع بنية منعقدة في النهار، وفيه خلافٌ بين الفقهاء، فأجازه الجمهور خلافًا لمالك، ثم إنَّ المجوِّزين اختلفوا في ثواب صوم التطوع بنيَّة نهاريَّة، أيبتدئ من وقت النية، أم ينال الصائم ثواب اليوم كله؟

فإذا رجع الباحث لمصادر الفقه الرئيسة، وطالع «المغني» لابن قدامة (٦٢٠هـ) فسيجد فيه قوله:

(يُحكَمُ له بالصومِ الشرعيِّ المثابِ عليه من وقت النية في المنصوص عن أحمد، وهذا قول بعض أصحاب الشافعي.

وقال أبو الخطاب في «الهداية»: يُحكَمُ له بذلك من أول النهار. وهو قول بعض أصحاب الشافعي، لأن الصوم لا يتبعَّض في اليوم ...

ولنا: أنَّ ما قبل النية لم ينو صيامه، فلا يكون صائمًا فيه؛ لقوله – عليه السلام –: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكلِّ امرئٍ ما نوى». ولأنَّ الصومَ عبادةٌ محضةٌ، فلا توجد بغير نية، كسائر العبادات المحضة.

ودعوى أن الصوم لا يتبعَّض = دعوى محل النزاع، وإنما يشترط لصوم البعض أن لا توجد المفطرات في شيء من اليوم، ولهذا قال النبي ﷺ في حديث عاشوراء: «فليصم بقية يومه» ...

إذا ثبت هذا فإن من شرطه أن لا يكون طعم قبل النية، ولا فعل ما يفطره، فإن فَعَلَ شيئًا من ذلك، لم يجزئه الصيام، بغير خلاف نعلمه)[1].

الباحث الذي ينظر في هذه المادة نظرًا جُمْليًا بلا تمييزاتٍ حاضرةٍ سيخرج منها بأنَّ في المسألة قولين في مذهب الحنابلة، هما قولان للشافعيّة، واستدل هؤلاء بهذا الدليل، والآخرون بذاك، ثم ينقل ما وجده نقلَ مِسطَرة .. وأمَّا الذي يقرأ هذه المادَّة مستحضِرًا التمييزاتِ السابقَ ذكرُها فسيخرج من هذه القطعة بجملة من الفوائد، منها:

- أنَّ في المسألة بين المجوِّزين موضعَ خلاف، وموضعَ وفاق، أمَّا الوفاق فأنَّ صيامَ مَن فعل مفطِّرًا قبل عَقدِ النيَّة النهارية غيرُ مجزئ، ولا ثوابَ فيه، وأمَّا الخلاف ففي حالِ ما إذا نوى في أثناء النهار ولم يكن قد أفطر قبل ذلك .. فهذه فائدة متعلقة بالوفاق والخلاف.
- أنَّ الخلافَ داخلَ مذهب الحنابلة بين قولين أحدُهما نصُّ إمام المذهب، والآخرُ قولٌ لأبي الخطاب (٥١٠هـ)، فليس القولان روايتين عن الإمام أحمد (٢٤١هـ)، وهذا يَنزِلُ بالقول الثاني رتبةً في التحقيق المذهبي .. فهذه فائدة متعلقة برتبة الخلاف المذهبي.

---

(١) (٤: ٣٤٢-٣٤٣) بتصرُّف.

- أنَّ ابن قدامة (٦٢٠هـ) نصَّ على أبي الخطاب (٥١٠هـ) من بين سائر الحنابلة، وهذا مثارُ بحثٍ، فلماذا نصَّ على أبي الخطابِ وحدَه وهذا القول قولٌ لشيخ أبي الخطاب كذلك وهو القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ)، والظاهر أنه ما دامَ شيخَه فهو قد أخذه عنه، لا سيَّما وأنَّ هذا القول لم يُنقَل عن حنبليٍّ قبل أبي يعلى، وهذا يقوِّي تأثُّرَ أبي الخطاب بشيخه في هذه المسألة، فإذا رجع الباحث لـ «الإنصاف» للمرداوي (٨٨٥هـ) وجد عن القاضي قولين، أحدهما كالمنصوص وذلك في «التعليقة»، والآخر كقول أبي الخطاب، وذلك في «المجرَّد»، فلما اختلف النقل عنه، وكان القاضي قد صنَّف «المجرَّد» قديمًا[1]، وكان كتابُ «التعليقة» كتابَ بسطٍ وتدليلٍ، كان قولُه في «التعليقة» أقعَدَ، فلم ينقل عنه ابن قدامة القول الآخر.

وقد نقل المرداوي هذا القول أيضًا عن المجد ابن تيمية (٦٥٢هـ) وغيره، أمَّا المجدُ فمن الواضح سببُ عدم ذكر ابنِ قدامة لقوله فقد كان عمره حين توفي ابن قدامة ٣٠ سنة، وذلك أنه عاش بين (٥٩٠هـ - ٦٥٢هـ)، وابن قدامة عاش بين (٥٤١هـ - ٦٢٠هـ)، والظاهر أنه لم يصنف وهو في تلك السن كتبه الفقهية الذائعة، فضلًا عن أن تنتشر ويعتمد ابن قدامة النقل عنها، وأمَّا بقية من ذكرهم المرداوي فقد أتوا بعد ابن قدامة، فالأمر فيهم بيِّن. فبذلك يُدرِك الباحث سبب تخصيص ابنِ قدامة أبا الخطاب بالذِّكر.

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (٢: ٤٣).

ثم إنَّ هذا يجرُّ إلى فائدة أخرى للباحث وهي معرفة موقع هذا القول في طبقات أصحاب المذهب، فلم يَقُل بهذا القول من الحنابلة بين الإمام أحمد (٢٤١هـ) وابن قدامة (٦٢٠هـ) إلا القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) وتلميذه أبو الخطاب (٥١٠هـ)، ثم إنَّ القاضي رجع عنه، فما أبعد هذا القولَ أن يكون مذهبًا، لا سيَّما مع مناهضته للمنصوص عن الإمام .. وهذه الفائدة متعلِّقة بطبقة الخلاف الفقهي، كما أنَّ لها دلالةً على بعض مناطق التأثُّر والتأثير.

- أنَّ الدليل الأصيل للقول الأول نقليٌّ، وهو حديث النيَّات، وأمَّا الدليل العقلي الذي ذكره - وهو أن الصوم عبادة محضة فلا تقع بغير نية فما قبل النية لا يثاب عليه الصائم - فتبعيٌّ، بينما دليل القول الآخر عقليٌّ، وهو أن الصوم لا يتبعض، وهذا ليس بقاضٍ في الترجيح، لكن القصد هنا بيان بعض التمييزات البحثية .. وهذه فائدةٌ متعلِّقةٌ برُتَب الدليل الفقهي.

ومِن وراء هذه الفوائدِ فوائدُ أخرى متعلقة بالنقد الفقهي وغيره، ليس هذا موضعَ بسطها، والغرض من ذلك تنبيهُ الباحثِ من خلال هذا المثال الجزئي على ضرورة التمييزات المعرفيَّة، وملاحظتها حين القراءة والبحث، فهي حاضنة الفوائد.

والتمييزاتُ المعرفيَّة تختلف باختلاف أغراض الباحثين، ولكلِّ علمٍ/ موضوعٍ من التمييزات ما يشارك فيه غيرَه من العلوم، كما أنَّ له تمييزاتٍ خاصةً به أو هي فيه أكثر حضورًا منها في غيره، كتمييز الباحث في

أصول الفرق العقدية ومذاهبها بين ما هو من مقالاتها، وما هو لوازمها، ثم في مقالاتها هناك ما هو من صميم مذهبها، وما هو من المقالات التي اضطَرّتْ إليها فرارًا من فساد بعض أبنيتها، وكتمييز الباحث الاجتماعي بين الوصف والتقييم، فالوصف مجرَّدٌ عن ملاحظة القِيَم، بخلاف التقويم الباعث على محاكمة الظواهر، ولكلٍّ من هذين الصنفين معلوماتُه وفوائدُه.

وأهلُ كلِّ فنٍّ يعلمون من القضايا الفاعلة والأوعية الحاوية في فنِّهم ما يمكِّنهم من سَبكِ تمييزاتٍ تنفخ في روح أبحاثهم حياةَ التحقيق، فليتلمَّس طالب العلم عند أهل العلوم تمييزاتِهم، وكلَّما اتَّسع اطلاعه على مختلف العلوم والمعارف اتسعت مداركُ عقله ومسالكُ بحثه .. قال الرافعي (١٣٥٦هـ): (اقرأ كلَّ ما تَصِلُ إليه يدُك، فهي طريقة شيخنا الجاحظ، وليكن غرضُك من القراءة اكتسابَ قريحة مستقلة، وفكر واسع، وملكة تقوى على الابتكار)[١].

وصناعة التمييزات تعين الباحث على التحليل والتركيب والتجريد، كما تعينه على التهميش والتركيز: تهميشِ ما لا يحتاجه، والتركيزِ على ما يحتاجه، وهذا من الأهمية بمكان، فبفقدان ذلك ربَّما أفنى الباحث وقته بما حقُّه التهميش، وأعرض عمَّا حقُّه التركيز، كما قال أبو عبيدة (٢٠٩هـ): (من شغل نفسه بغير المهم أضرَّ بالمهم)[٢] .. والذهنيَّة البحثيَّة لا ينبغي أن تكون محضَ آلةٍ تجمعُ على غير قانون.

---

(١) رسائل الرافعي (٢٢).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي (٢: ٢٢٧).

وحين يُعبَّر بالتركيز في هذا السياق فهو تعبيرٌ مقصودٌ، يُراد به التركيزُ على المعلومات المهمة في إطار البحث المعيَّن، لا المعلومات المهمَّة بإطلاق، بيانُ ذلك أنَّ من المعلومات ما له دلالةٌ مهمَّةٌ لكنَّ حقَّه أن يُهمَّش في بابٍ ويُحتفَلَ به في آخرَ، وسبب ذلك (أنَّ المعلوماتِ وحداتٌ دلاليَّةٌ قابلةٌ للسير في اتجاهات مختلفة، أو قابلةٌ للتشكُّل في بُنًى أكبرَ منها، حسب احتياجات الفكر أو مقتضيات الرؤية)[1]، ولذلك كانت الحاجةُ البحثيَّةُ لصناعة التمييزات ماسَّةً، فكما أنَّها تمكِّنُ الباحث من استثمار المعلومات، فهي كذلك تمكِّنه من ضبط مسارها.

ثمَّ إنَّ هذه الصناعة البحثية فرعٌ عن تمثُّل المنهج ووجود النَّسَقِ العلميِّ الناظمِ لأفراد المعلومات، وإلا فلو عُدِم المنهجُ وفُقِد النَّسَقُ فلن يكون للتمييزاتِ المعرفيَّةِ شرعيَّةُ وجودٍ.

ومن ضرورات القول في هذا السياق أنَّ وضعَ التمييزات المعرفيَّة لا يكون بمحض هوى الباحث، فليس له أن يضعَ منها ما اتَّفق له في خاطره، ولا أن يكونَ وضعُ التمييزات سابقًا للنظر في المنهج، بل لا بُدَّ أن تكون التمييزاتُ لاحقةً له منقادةً لشرائطه، فليس كلُّ تمييزٍ يصلح أن يكون خيطًا ناظمًا للمعلومات المنثورة، لا سيَّما إذا كانت هذه التمييزات معبَّأةً بمكوِّناتٍ تفسيريَّةٍ، فاختلالُها يفضي إلى ليِّ أعناق المعارف وصرفِها عن وجهها، كصنيع د. محمد عابد الجابري (١٤٣١هـ) في مشروعه النقدي للعقل العربي حين ميَّزَ بين أبنية التراثِ ووزَّعها في دوائرَ ثلاثٍ، مستقلٌّ بعضُها

---

(١) قلق المعرفة لسعد البازعي (١٠٩).

عن بعضٍ، وهي: البيان، والبرهان، والعرفان، وفاضَلَ وافتعَلَ الصِّدَامَ بينها، ثم قرأ التراث بحبالٍ واصلةٍ بين مختلف مكوناته وبين ما وضعَ من تميزاتٍ، ومع ما لظاهر هذا الصنيع من جِدَةٍ وابتكارٍ، إلا أنَّه مجافٍ لمنطق التراث وواقعه، مُفضٍ إلى اختلال قراءته وتفسير مواقفه، جالبٌ لمقالاتٍ في غاية الفساد، بل والطرافة، (وبكل حالٍ فمعلومٌ أن التخيُّلات الفاسدة كثيرًا ما تعرض لبني آدم، بل هي كثيرةٌ عليهم)[1] كما يقول ابن تيمية (٧٢٨هـ). وقبله قال الغزالي (٥٠٥هـ): (إذا لم تكن النفس قد ارتاضت بالعلوم الحقيقية = اكتسبت بالخاطر خيالاتٍ تظنُّها حقائقَ تَنزِلُ عليها)[2].

هذا التمييز الثلاثي الذي أتى به الجابري لم يخضع لمعيار منهجي يكون أساسًا صالحًا للتمييز والتقسيم، ولذلك قال د. طه عبدالرحمن: (إن التقسيم الثلاثي: البرهان والبيان والعرفان = تقسيمٌ فاسد، ودليل فساده ازدواج المعايير المتَّبعة في وضعه، هذا الازدواج الذي لا يؤدي إليه إلَّا عدم تحصيل الملكة في العلوم الصُّورية والمنهجية)[3] .. وليس الغرضُ هنا تفصيلَ القول في ذلك، وإنَّما أردتُ التنبيهَ على أنَّ للتمييزاتِ في كلِّ علمٍ شروطًا وضوابطَ، وهي تُحصَّل من كتب أهله المحققين الذي أسَّسوا منهج النظر فيه وأحكموا القول في تطبيقاته، والشأن كما قال الإمام مالك (١٧٩هـ): (كلُّ علمٍ يُسأَلُ عنه أهلُه)[4]. ومن سؤالِهم سؤالُ مصنفاتِهم.

(١) مجموع الفتاوى (١٩: ١٣٦).
(٢) ميزان العمل للغزالي (٢٢٤) ط. المعارف. وفي ط. الهلال (٥٧): (بالعلوم الحقيقة البرهانية).
(٣) تجديد المنهج في تقويم التراث (٥٥).
(٤) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري (٤٥).

■ الصناعة الثانية: احتفال العقل بالسؤالات:

لهذه الصناعة نوعُ اتصالٍ بما قبلها، لكن هذه تضرب في عَظْم المشكلة البحثية، بينما تقف تلك دون ذلك، إذْ إنَّ صناعة التمييزات تُعَدُّ حاضنةً لفوائدَ يُرادُ منها أن تكون خادمةً لمشكلة البحث، فحين يميِّز الطالب في بحثِ موضوعٍ ما بين أجناس فوائده وأنواعها على النحو المتقدم، فهو لا يعالج بذلك الموضوع معالجةً مباشرةً، بل إنما يتغيَّا بذلك أن يُكوِّنَ أوعيةً معرفيَّةً تعينه على جمعٍ راشدٍ للمادَّة بقصد تحليلها ودراستها، أمَّا صناعة السؤالات فليس من وظيفتها جمعُ المادَّة، وإنما الوصولُ إلى النتائج.

وبعبارةٍ موجَزَةٍ مقارِبَةٍ يمكن أن يُقالَ: صناعة التمييزات بحثٌ في المقدِّمات وإن كان لها أثرٌ في الوصول إلى النتائج، وصناعة السؤالات بحثٌ في النتائج وإن كان لها أثرٌ في إيجاد المقدِّمات .. فبينهما التقاءٌ وافتراق.

السؤالاتُ البحثيَّةُ هي السبيلُ إلى الوقوف على جوامع المعارف، فالعقلُ المحتفِلُ بالسؤالات حين يقصد إلى مصادر المعرفة يرى من المعلوماتِ المتناثرةِ وشائجَ متصلةً يشدُّ بعضها بعضًا، ويرى الجزئيَّات منتظمةً في سلك الكليَّات .. **السؤالاتُ تجمع أجزاء المعرفة لتصهرها في قوالب الإجابات.**

ولتقريب ذلك فلنأخذ قضية (التفسير اللُّغوي للقرآن الكريم) مثالًا، فحين النظر في هذا الموضوع يمكن أن نضع تمييزاتٍ عدَّةً لتكون أوعيةً

جامعةً لفوائده، من ذلك مثلًا: المفردات والأساليب، التفسير اللُّغوي عند اللُّغويين وعند غيرهم، ضوابط التفسير اللُّغوي، ظواهر التفسير اللُّغوي، ونحو ذلك.

أمَّا سؤالاتُ مثلِ هذا الموضوع فكثيرةٌ، مِن عُمَدها: ما مدى استفادة اللُّغويين من تفسير السلف في البحث اللُّغوي؟

هذا السؤال كان من الممكن أن يكون في ضمن التمييزات، إلا أنه إلى أن يكون سؤالًا أجدرُ وأحرى، لأنه ليس مجرَّدَ وعاءٍ معرفيٍّ تُجمَع فيه الفوائد وتُضَمُّ فيه النظائر، بل هو قضيةٌ مشكلةٌ تنحلُّ عُراها عروةَ عروةَ حتى يستقرَّ جوابها في آخر المطاف البحثي من مجموعِ التمييزات الموضوعة.

وقد كانت قضية التفسير اللُّغوي للقرآن الكريم موضوع أطروحة الدكتوراه للشيخ د. مساعد الطيار، وإذا تصفَّحتَ خطة البحث فلن تجد من أبحاثها هذا السؤال، لأن مثل هذا السؤال لا يستقلُّ بمبحث، بل هو سؤالٌ تجيبُ عنه الأطروحةُ كلُّها، وهذه خاصَّةُ السؤالات الكبرى - وليست كلُّ السؤالاتِ كبرى - وقد كشف الشيخ عن جواب السؤال في مقدمة أطروحته نظرًا لمركزيَّته، وأشار إليه في ثنايا بحثه، فقال: (كنت أظنُّ أن أجدَ لأعلام المفسِّرين ذكرًا كثيرًا في كتب اللُّغة كما هو الحال في ذكر أعلام اللُّغويين، ولكن من خلال ما قرأته من كتب اللُّغة وجدت أنه لم يكن لكثيرٍ من اللُّغويين عناية بنقل تفسير السلف، ولم يعتمدوا عليه في بيان مدلولات ألفاظ اللُّغة، ولا في بيان الألفاظ القرآنية التي يفسرونها)[1].

---

(١) التفسير اللغوي (٨).

ومثلُ هذا السؤال إنْ عَرِيَ عنه ذهن الباحث فلن يظفر بجوابه ولو قرأ في الموضوع ما قرأ، ولكنه إذا استصحبه تخلَّقت أجوبته في جدران بحثه طورًا بعد طورٍ.

ولذا فمن ضرورات الابتكار البحثي والإبداع المعرفي احتفالُ عقل الباحث بالسؤالات وقدرتُه على توليدها، ومن هنا كان عليه أن يَجِدَّ في تحصيل مسالك ذلك كما يحصِّل العلوم المصنَّفة، فتحصيل السؤال والتمكُّن من توليده تحقيقٌ في نفسه، والظفرُ بمواقعه من أعظم وجوه الانتفاع المعرفي، ولـمّا ألف المبرِّد (٢٨٥هـ) «مسائل الغلط» وردَّ فيه على مسائلَ جاءت في كتاب سيبويه (١٨٠هـ)، انتهض ابنُ ولَّاد (٣٣٢هـ) للمحاماة عن سيبويه والرد على المبرِّد فألَّف «الانتصار»، وكان مما قاله في مقدمته: (ومع ردِّنا عليه فنحن معترفون بالانتفاع به، لأنَّه نبه على وجوه السؤال ومواضع الشكوك)[1]. فمع تعقُّبه للمبرِّد وانتصاره لسيبويه، إلا أنه معترفٌ باستفادته من المبرِّد حيث أرشده إلى مكامن الأسئلة.

ومن طرائق تحصيل السؤالات إدمانُ النظر في كتب المحققين في كل علم، وإطالةُ المكث عند معالجاتهم المعرفيَّة بِنِيَّة الوقوف على سؤالاتهم والارتياض بطرائق تحصيلهم لها وسوقهم إياها وجواباتهم عنها، وهذه لا تلوحُ من ظواهر كلامهم، بل حتَّى ينفذَ الطالبُ في بواطن تحريراتهم، وذلك متى ما تعامل معها بصفتها مرجعيَّاتٍ لا مراجع، (فالمراجع تتناول الاقتباسات المباشرة، أما المرجعيَّة فتتناول جذور الفكر نفسه وتُشكِّل

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد (٤٣).

النموذج التفسيريِّ والتحليلي)[1]، وإذا أدمن الطالبُ قرعَ باب التحقيق فما أحراه أن يُفتَح له، فيكون مِن بعدُ قادرًا على بذر السؤالات في عقله ليحصد ثمارها في أبحاثه.

(٥)

■ الصناعة الثالثة: توخِّي موقع المادَّة من عمود البحث:

وهذا مما تَدِقُّ فيه الأنظار وتغمُضُ فيه المسالك، وذلك أن الباحث بعد رسمِه خارطةَ التَّمييزاتِ الصالحةِ لبحثه، وطلبِه المادَّةَ، ووضعِه إيَّاها في موضعها اللائق بها من تلك الخارطة = فإنَّ عليه بعد ذلك أن يسلكَ تلك الموادَ المميَّزةَ وينظِمَها في خيطِ بحثِه نظمًا دقيقًا، ويتوخَّى لكلِّ مادَّةٍ موقعَها الصحيحَ، ليستبينَ منزلتَها مما قبلها، وأثرَها فيما بعدها، وتخلُّفُ ذلك كفيلٌ باضطرابِ بحثه وتخبُّطِ نتائجه.

وهذه الصناعة من أجلِّ الصناعات البحثيَّة، وذلك أنَّها تُطلِعُ الباحث على مواقع التأثر والتأثير - وذلك من سبل تحقيق المعرفة وضبط معاقدها - وتعينُه على الوقوف على مسارات المواد المعرفية وضبط تحرُّكاتها، وكذلك تنمِّي حاسَّته النقدية، فيبصرُ بها زَيْفَ المعارف النادَّة عن مواقعها.

وهي صناعةٌ شاقةٌ تتطلَّب تقنياتٍ تفصيليَّةً تتنوَّعُ بتنوُّع موضوعات الأبحاث وأغراض الباحثين، وأنا أضرب لذلك مثلًا يدلُّ الفطِنَ على

(١) حوارات المسيري (١: ٢٥٣).

جوهر هذه الصناعة ويرشده إلى شريحةٍ عريضةٍ من مخبوء تقنياتها، وليكن هذا المثال في البحث التاريخي.

نشر الأديب النصراني د. لويس عوض (١٤١١هـ) مقالاتٍ في جريدة الأهرام سنة ١٣٨٤هـ تحدَّث فيها عن أبي العلاء المعري (٤٤٩هـ)، أراد بها أن يعرضَ الخلفيَّةَ التاريخيَّةَ لكتابه «رسالة الغفران»، ويبيِّنَ شيئًا من طبيعة عصره وأهم معتقداته ونحو ذلك، وختمها بذكر خبرٍ فيه أنَّ أبا العلاء دَرَسَ وهو صبيٌّ على راهبٍ شيئًا من الفلسفة وعلوم الأوائل بدَيْرٍ في «أنطاكية».

فدارت من أجل مقالاته هذه حماليقُ أقلامِ شيخ العربية أبي فهر محمود شاكر (١٤١٨هـ)، فكتب خمسًا وعشرين مقالةً جُمِعت في كتابٍ بعنوان: «أباطيل وأسمار» تعرَّضَ فيها لهذا الخبر وغيره، ولستُ بصدد عرض تفاصيل ذلك، وإنما الذي أنا بصدده الآن: كيف وظَّف أبو فهر هذه الصناعة في معالجة هذا الخبر؟

ابتدأ أبو فهر الحديثَ بذكر قضيَّة المنهج، وقسمه إلى شطرينِ: شطرٍ في تناول المادَّة، وشطرٍ في معالجة التطبيق، ثم قال:

(فشطر المادَّة يتطلَّب قبل كلِّ شيءٍ جمعَها من مظانِّها على وجه الاستيعاب المتيسِّر، ثم تصنيفَ هذا المجموع، ثم تمحيصَ مفرداته تمحيصًا دقيقًا، وذلك بتحليل أجزائها بدقَّة متناهية، وبمهارة وحذر، حتى يتيسَّر للدارس أن يرى ما هو زَيْفٌ جليًّا واضحًا، وما هو صحيحٌ مستبينًا ظاهرًا، بلا غفلةٍ، وبلا هوًى، وبلا تسرُّع).

ثم تحدث عن الشطر الثاني - وهو محل شاهد هذه الصناعة - فقال: (أمّا شطر التطبيق فيقتضي إعادة تركيب المادة بعد نَفيِ زَيفِها وتمحيص جيِّدها، باستيعابٍ أيضًا لكلِّ احتمالٍ للخطأ أو الهوى أو التسرُّع، ثمَّ على الدارس أن يتحرَّى لكلِّ حقيقةٍ من الحقائق موضعًا هو حقُّ موضعها، لأنَّ أخفى إساءة في وضع إحدى الحقائق في غير موضعها خليقٌ أن يشوِّه عمودَ الصورة تشويهًا بالغَ القُبْح والشناعة)[1].

ثم أخذ يطبِّق هذا المنهج في معالجة هذا الخبر عبر قاطرة تاريخية متقنة تجسَّدت فيها هذه الصناعة في أبهى حُلَلِها، حيث قام أبو فهر بمَسحٍ تاريخيٍ لثمانيةٍ وعشرينَ كاتبًا ترجم لأبي العلاء، ورتبهم ترتيبًا تاريخيًّا: الثعالبي، فالخطيب البغدادي، ثم الباخرزي، السمعاني، ابن الأنباري، ابن الجوزي، القفطي، ياقوت الحموي، ابن الأثير، سبط ابن الجوزي، ابن العديم، ابن خلكان، أبو الفداء، الذهبي، ابن الوردي، ابن فضل الله العمري، الصفدي، اليافعي، ابن كثير، ابن الشحنة، ابن حجر، العيني، ابن تغري بردي، السيوطي، عبدالرحيم العباسي، ابن العماد، البديعي، وختم بالعباسي الموسوي.

ثم أخذ يحلِّل موادَّ تراجمهم، مبيِّنًا مَن ذكر تلك القصة ومَن أهملها، ناصًّا على مَن ابتدأ ذكرها ومَن قلَّده، وكيف اختصر بعضهم الخبر حتى أحاله عن وجهه، وما أثر ذلك، وغير ذلك من متعلِّقات الخبر، ثم خلَصَ إلى قوله: (وبيِّنٌ جدًّا من هذا السياق المختصر لتسلسل القصة التاريخي أنه لم يذكره

---

(١) أباطيل وأسمار (٢٠).

ممن ترجم لأبي العلاء سوى تسعة من ثمانية وعشرين، وأنه قد انقضى ما بين الثعالبي إلى ابن الجوزي، أي إلى سنة ٥٩٧هـ ما بين معاصِرٍ لشيخ المعرة وغير معاصرين، وإلى ما بعد وفاة أبي العلاء بأكثر من مئة وخمسين سنة، والخبر غير معروف، مع إغراق بعض هؤلاء في النيل من شيخ المعرة ودينه، حتى إذا جاء القفطي (٥٦٨هـ - ٦٤٦هـ) انفرد وحده برواية الخبر بلا إسنادٍ إلى أحد، وفيه عللٌ قادحةٌ، فبأيِّ وجه بعد ذلك يأتي أستاذ جامعي، فيعمد إلى خبرٍ انفرد بروايته القفطي، والثمانية الباقون نقلوا عنه نقلًا مع بعض التصرُّف؟ وإذن فهو خبرٌ غريبٌ لا يُسلَّم)[1].

فلأجل هذه النتيجة، ولأجل إيقاع المادَّة في موقعها الصحيح من عمود الصورة البحثية، قام محمود شاكر (١٤١٨هـ) بهذه الرحلة البحثية الشاقة، مستخدمًا تقنية الملاحقة التاريخية للقبض على منابعِ القصَّةِ محلِّ البحث، فرسم موقعها من صورة البحث رسمًا متقنًا، وعَلِمَ موضعَ هذا الخبر من مجموع التراجم المتفرقة لأبي العلاء (٤٤٩هـ)، فاستبانت له الطريق، واستقام له تصوُّر موقع المادَّة، ملاحظًا موضعَها مما قبلها وتأثيرَها فيما بعدها.

وهذا المثال كما قدَّمتُ يدلُّ الفَطِنَ على جوهر هذه الصناعة ويرشده إلى شريحة عريضة من مخبوء تقنياتها، فليتتبع كلُّ طالبِ مواقعَ قطرِ أبحاثه، والله الهادي.

(١) (٣٠-٣١) بتصرُّف.

■ الصناعة الرابعة: توسيل المعلومة:

بدلًا من جعل المعلومة غايةً فإنَّها تستحيل بهذه الصناعة لتكون وسيلةً ومفتاحًا، فالمعلومة هنا ليست مقصودةً لذاتها، بل هي سائقةٌ إلى غيرها من المعلومات والمعارف، سواء كانت تلك المعلومات متعلقة بالفنِّ نفسه، أو بفنٍّ آخر، فإنَّ المعلومةَ لا بُدَّ وأن يكونَ لها من العلائق ما يربطها بغيرها من مباحث العلم، ولا يمكن أن تكون منبتَّةً لا تعلُّقَ لها بشيءٍ تأثُّرًا أو تأثيرًا، **وإذًا ففي جَوْفِ كل معلومة سبيلٌ إلى غيرها**، ومن مليح ما يُذكَر هنا ما ترجم به الشوكاني (١٢٥٠هـ) لإبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكُوراني (١١٠١هـ) بقوله: (كان دأبُه إذا عَرَضَتْ له مسألةٌ في فن أتقن ذلك الفنَّ غاية الإتقان)[١]. وما ذلك إلاَّ لإدراكه ما بين مسائل الفن من اتصالٍ شديدٍ يجعل بعضها فاعلًا في بعضٍ.

لتوسيل المعلومة صورٌ كثيرةٌ:

فمنها: أن يطالعَ طالب العلم معلومةً مهمَّةً في أحد الكتب، فيحتاج أن ينظر في متعلَّقاتها، فيتتبَّع إحالات ناقلها، ويقارن بين مختلف المصادر لتتشكل له وحدة معرفية متعلقة بتلك المعلومة، وليس من الضروري هاهنا أن يمتحنَ تلك المعلومة التي اتخذ منها منطلقًا ويبرهنَها، بل ربَّما اضطرَّه البحث إلى أن يتَّخذها مسلَّمةً وإن لم يَبِنْ له بعدُ وجهُ اعتبارها، فإنَّه إنَّما

---

(١) البدر الطالع (٤٢).

يبغي التوسُّلَ بها إلى ما وراءها، و(كلُّ العلوم لا بُدَّ للسالك فيها ابتداءً من مصادراتٍ يأخذها مسلَّمَةً إلى أن تتبرهن فيما بعد)[1].

ومنها: أن تكونَ المعلومةُ مسكونةً بنوعِ إجمالٍ، ويكونَ في مفرداتها بعضُ المفاتيح البحثيَّة، فيستثمرها الباحث لإقامة مشروع بحثي يتتبع فيه ذيولها.

وسأذكر لهذه الصناعة مثالًا تمرينيًّا متعلقًا بعلم أصول الفقه والتصنيف فيه، مثالًا يبين معناها وإن لم يكن مقطوعَ النتيجة، فالغرض الإبانة عن الصناعة للارتياض بها لا تقرير النتائج العلمية:

قال ابن فارس (٣٩٥هـ) في باب الحروف من كتابه «الصاحبي»: (هذا بابٌ يصلح في أبواب العربية، لكني رأيتُ فقهاءنا يذكرون بعض الحروف في كتب الأصول)[2].

هذه المعلومة تأتي في كتاب «الصاحبي» عَرَضًا، غير أنَّ من الممكن التَّوسُّلَ بها إلى بعض النتائج، فإن هذه النقل عن ابن فارس يعين على البحث في تأريخ دخول مبحث «معاني الحروف» في الكتب الأصولية عند

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢: ٦٩). ونحوه قولُ الغزالي (٥٠٥هـ): (ما من علم من العلوم الجزئية إلا وله مبادٍ تؤخذ مسلمة بالتقليد في ذلك العلم، ويطلب برهان ثبوتها في علم آخر) المستصفى (١: ٣٨).

وقال د. محمد عبدالله دراز (١٣٧٧هـ): (قد رأينا العلماء المتخصصين في فرع من العلوم الطبيعية أو العقلية يعتمدون النتائج التي وصل إليها المتخصصون في فرع آخر منها، كل في نطاق تخصصه، ولا ينتظرون أن يعيدوا كلهم ما جرَّبه أو برهنه بعضهم، وهذا هو الوضع السليم الذي تتقدَّم به المعارف الإنسانيَّة، إذ لو وجب أن يعيدَ كل عالم بحثَ كل مسألة بنفسه لما تقدمت العلوم خطوة واحدة) الدين (٧٧).

(٢) (١٢٣).

غير الحنفية، وذلك محصَّلٌ من خلال تحرير جانبين:

[١] زمن تأليف «الصاحبي».

[٢] مراده بقوله: (رأيت فقهاءَنا).

[م] = معطى   [ن] = نتيجة

أولًا:

[م١] ابن فارس متوفى سنة ٣٩٥هـ.

[م٢] ذكر ابن فارس في مقدمة كتابه أنه عنون كتابه بـ«الصاحبي» لأنه لما ألفه أودعه (خزانة الصاحب الجليل كافي الكفاة عَمَرَ الله عِراصَ العلم والأدب والخير والعدل بطول عمره) يعني به الصاحب بن عبَّاد (٣٨٥هـ)، وهو الملقب بكافي الكفاة.

[م٣] ابن عبَّاد توفِّي سنة (٣٨٥هـ) بالرَّي.

= [ن١] ألَّف ابنُ فارس «الصاحبي» زمن حياة الصاحب ابن عباد، لأنه لما قال: (عَمَرَ ... بطول عمره) عُلِم أنه كان حيًّا زمن تأليفه، وذلك قبل عام ٣٨٥هـ.

ثانيًا:

[م٤] بعد مطالعة ترجمة ابن فارس (٣٩٥هـ) من عدة كتبٍ كنتُ باديَ الرأي أفترض أنه ألف «الصاحبي» في آخر حياته لما سافر إلى الري، لأن ابن عبَّاد كان فيها، وابن فارس إنما استوطن الري بأخرة كما في «إنباه الرواة»[١].

(١) (١: ٩٥).

فأردت أن أحصر تاريخ تأليفه للصاحبي بين مطلع انتقاله للري ومقطع وفاة الصاحب، ولما شرعتُ في البحث عن الخيوط المرشدة لسنة انتقاله للري وجدتُ معطًى انمحق معه افتراضي، وذلك أنه حُمِل للري ليقرأ عليه أبو طالب ابن فخر الدولة[1]، وأبو طالب هذا هو مجد الدولة رستم، وقد توفي والده فخر الدولة سنة (٣٨٧هـ)، قال الذهبي (٧٤٨هـ): (وملَّكوا بعده ابنه مجد الدولة أبا طالب رستم، وله أربع سنين)[2].

= [ن٢] وهذا يعني أن مجد الدولة كان عمره حين توفي الصاحب سنتين، فدل هذا على أنَّ تلقيَه العلمَ عن ابن فارس (٣٩٥هـ) كان بعد وفاة الصاحب قطعًا، وهذا يقتضي أنه سافر للري بعد وفاة الصاحب، فالبحث عن تأريخ انتقاله للري ليس بذي بال في تحديد زمن تأليف «الصاحبي»، لأنه انتقل للري بعد أن صنَّفه.

[م٥] وكنتُ بنيتُ على الافتراض الذي تبين غلطه أنه يعني بفقهائنا: المالكيَّة، وذلك لأنَّه كان شافعيًّا، فلما انتقل للري تحوَّل مالكيًّا، فإنه لما ذهب للري لم يجد ناصرًا لمذهب مالك فانتحله، وعن ذلك قال: (أخذتني الحمية لهذا الإمام أن يخلو مثل هذا البلد عن مذهبه)[3]. وجاء في «معجم الأدباء» أنه قال: (دخلتني الحمية لهذا البلد - يعني الري - كيف لا يكون فيه رجل على مذهب هذا الرجل المقبول القول على جميع الألسنة؟!)[4].

(١) المصدر السابق.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٦: ٥٠١).

(٣) بغية الوعاة للسيوطي (١: ٣٥٢).

(٤) (١: ٤١١).

وبذلك يتبين أن ما في ترجمته من «إنباه الرواة»[1] نقلاً عن بعض المتأخرين من أن ابن فارس (٣٩٥هـ) (كان يناظر في الفقه، وكان ينصر مذهب مالك بن أنس) يُعَدُّ تأريخًا لحاله آخرَ حياته.

= [ن٣] فإذا جعلنا [ن٢] معطًى، وهو أنه انتقل للريِّ بعد أن ألف «الصاحبي»، وضممنا إليه [م٥] الدال على أنه تحوَّل للمذهب المالكي بعد انتقاله للري، علمنا أنه كان شافعيًّا زمن تأليفه «الصاحبي»، فقوله (رأيت فقهاءَنا) يريد به الشافعيَّة.

المحصّلة:

تحرَّر مما مضى أن ابن فارس (٣٩٥هـ) ينقل عن فقهاء الشافعية تناولَهم لمعاني الحروف في كتب الأصول المدونة قبل سنة ٣٨٥هـ - كحدٍّ أقصى - وهذا يفيد في كونه يؤرِّخ لمرحلة لم يصلنا فيها من كتب الأصول الشافعية شيء.

قد يكون هناك من الشواهد ما هو أقربُ إلى تحقيق هذه النتيجة من نصِّ ابن فارس (٣٩٥هـ)، لكن القصدَ ها هنا ضربُ مثالٍ تمرينيٍّ للإبانة عن غرض هذه الصناعة، وكثيرٌ هي المعلومات التي تصلح أن تكون وسائلَ للبحث وفواتحَ للتحقيق[2].

---

(١) (١: ٩٤).

(٢) انظر مثالًا آخرَ لهذه الصناعة في مقدمة تحقيق العلامة عبدالخالق عُضَيمة (١٤٠٤هـ) لكتاب «المقتضب» للمبرد (١: ٧٥-٧٦)، حيث توسَّل بإحدى القصص إلى تحديد زمن تأليف «المقتضب».

(٧)

■ الصناعة الخامسة: استجلاب الأفق المعرفي:

هناك شريحةٌ عريضةٌ من المواد المعرفية لا تُفهَمُ حقائقُها ولا تنحلُّ إشكالاتُها حتى ينسلَّ الباحث من واقعه ليعيش في واقعها، فيقرأ الموادَّ حينئذٍ في سياقها وظرفها الحاوي لها.

وهذا الاستجلاب يكون على أحد مستويين:

إمَّا على مستوى المعلومة الفَرْدة، فقد لا يمكن فهمها حتى يعرف الباحث سياقها.

أو على مستوى حزمة معرفية كاملة، وهذا المستوى هو محلُّ التفاضل بين الباحثين، فلا يمكن لواحِدِهم أن يقف على حقائقها حتى يطَّلِعَ على ظرفِها ويسير في مداراتِها.

وصناعة الاستجلاب هذه تسوق لطالب العلم كثيرًا من المعارف، وتمكِّنه من فهمها وتحقيقها، وانظر مثلًا كيف تجد «الرسالة» للشافعي (٢٠٤هـ) حين تقرؤها وأنت لا تعرف من الشافعي إلا اسمه، ثم انظر كيف تستحيل في عينك كتابًا آخرَ حين تكونُ على درايةٍ بالأفق المعرفي الذي كان يعيشه الشافعي وتقفُ على طبيعة القضايا المعرفية السابحة في فضائه .. هذه الصناعة البحثية تشرح لك لماذا كانت «رسالة» الشافعي من أعظم كتب أهل الإسلام.

وقريبٌ من ذلك كتابات شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) في نقد المشروع الكلامي/ الفلسفي، فلا يكاد الناظر يدرك أغوار المعالجة التيميّة ما لم يتمكّن من استجلاب الأفق المعرفي الذي كان يعالجه، وكثيرًا ما يُلفي ابن تيمية (٧٢٨هـ) بمعالجات دقيقة في جوابات عارضة يعالج بها مشكلات كلاميّة كبرى، لكنّ تحرُّكَ طالب العلم في غير الأفق الذي يتحرّك فيه شيخ الإسلام يصرفه عن فُتُوحِ تلك الجوابات.

وفي حقل الدراسات الفكرية لن يتمكّن الباحث من فهم المناهج والمذاهب الفكرية حتى يستجلب آفاق أصحابها، فلا بدّ - كما يقول المسيري (١٤٢٩هـ) - (أن يُدرَسَ الفكرُ في سياق الممارسات التي يقوم بها حاملو هذا الفكر، فالحركة الرومانتيكية لا يمكنُ فهمُها حقَّ الفهم إلّا في إطار الثورة الصناعية والثورة الفرنسية والتحولات الاقتصادية والسكانية الضخمة التي شهدتها أوربة في ذلك الوقت، والفكر الصهيوني لا يمكن فهمه إلا في إطار الرؤية العنصرية الاستعمارية التي هيمنت على المجتمعات الغربية في القرن التاسع عشر)[1].

ومن تطبيقات هذه الصناعة ما قام به الشيخ البحّاثة إبراهيم السكران في كتابه «الماجَرَيات»، وذلك أنّه تكلم فيه عن أثر استيلاء الأخبار والأحداث على وقت طالب العلم، وأخذ في تنظير ذلك بمباحثَ شائقةٍ ليس هذا محلّ عرضها .. ثم أخلصَ غالبَ مادّة الكتاب للحديث عن الماجريات السياسية، وانتخب خمسَ عيّناتٍ لدراستها، اشترط فيها أن تكون جادّةً، مستقلّةً، لها

(١) حوارات المسيري (١: ٢٥٥).

موقف نقدي من إشكاليَّة التعميم السياسي .. والذي يعنيني هنا أن من ضمن النماذج التي درسها واستعرضها: د. فريد الأنصاري (١٤٣٠هـ)، واللَّافت للقارئ أن هذه العينة نالت الحظَّ الأوفرَ من صفحات الكتاب، وسبب ذلك أن نتاج د. فريد الأنصاري لا يمكن دَرسُه على وجهه حتى يُستجلَبَ الأفق الزمني لواقع العمل الإسلامي الذي تحرَّك فيه، فاحتاج الكاتب أن يتحدث عن الحركة الإسلامية في المغرب، وبهذا الاستجلاب انحلَّت عرى الإشكالات المنثورة في كتابات الأنصاري.

ولذلك قال السكران حين حديثه عن تجربة الأنصاري في العمل الإسلامي، وفيه تقريرٌ وتنظيرٌ لهذه الصناعة البحثية: (في نظري أنَّ هذه التجربة هي المفتاح الرئيس لفهم مغزى ومرامي رسائل د. فريد الفكرية والتزكوية، بل الذي يبدو لي أنَّ مَن لم تُتَح له فرصة الاطلاع على خطوب ومخاشنات هذه التجربة فسيتعسر عليه استيعاب وإدراك أغراض المعالجات الجزئية في تلك الرسائل، فإنَّ عامَّةَ هذه الرسائل هي إجابات على إشكاليات عاشها الشيخ بعقله وقلبه في أجواء وعلائق التجربة الدعوية/ الحركية، وخصوصًا مخاضات الانفصال ومتولَّداتها. ومن لم يتصوَّر سياق الإشكال الذي تتحرَّك فيه الإجابات احتجبت عنه بواطن المعاني وحدود المرادات، بل ربَّما حمل الدلالات على مقتضى المخزون الذاتي من خبرات وإشكاليات القارئ نفسه، فظنَّ المراد هو المعنى القريب الذي أَلِفه، وعزبت عنه الدلالة المقصودة، فالأفق الإشكالي لأي كتاب هو مجهر القراءة لمغزى الإجابات، وهذا أمرٌ عامٌّ في العلوم والمعارف)[1].

---

(١) الماجَريات (٢٣٨).

فمفتاح فهم النتاج المعرفي لـ د. فريد لأنصاري (١٤٣٠هـ) متوقِّفٌ على النظرِ في تجربته الحركيَّة، واستعراضِ تاريخ الحركة الإسلامية في المغرب وأطوارها وأحداثها ومواقف الفاعلين فيها، وبتخلُّف ذلك يغيب عن الناظر كثيرٌ من مقاصدِه وأبعادِ تقريراته، والشأن كما قال أبو الطيِّب اللُّغوي (٣٥١هـ): (حريٌّ بمن عَمِيَ عن معرفة قومٍ أن يكون عن علومهم أعمى وأضلَّ سبيلًا)[1].

*****

وبعدُ، فلكلِّ علمٍ أوائلُ تفضي إلى أواخره، ولكل موضوعٍ مداخلُ تفضي إلى حقائقه، ولكلِّ بحثٍ صناعاتٌ تمكِّن باحثَه من حصد جواهره، وفَرْقُ ما بين باحثٍ وآخرَ جودةُ مداخلِه، وإحكامُ صناعاتِه، وقدرتُها على إيصاله إلى منابع العلم وخزائنه.

وعليه فمداخلُ البحث وصناعاتُه متعدِّدَةٌ تعدُّدَ الموضوعات والباحثين، وتحتَ كلِّ مدخلٍ وصناعةٍ من فروع التقنيات ما لا ينحصر، وقد كان الغرضُ من هذ الفصل - كما بيَّنتُ في مطلعه - أن أُثبِتَ جملةً من الصناعات البحثيَّة لأدلَّ على ما هو من جنسها، ولم أشأ أن أجرِّد القول في الصناعات دون أن أشفعها بأمثلةٍ كاشفةٍ لئلَّا تكون الصناعةُ البحثيَّةُ مجرَّدَ رموزٍ عائمَةٍ، ولذا حرَصتُ على وضع هذه الأمثلة وأغضيتُ عن بعض ما قد يلحقها، إذ كان الغرضُ منها الارتياضَ لا التقريرَ، وعلى الله قصد السبيل.

---

(١) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (٥).